أعلن: جاهزون للوقوف ضد الممارسات التـــــــــــــ

محافظ أبين أحمد الميسري: هناك قيادات في السلطة تشـــــــــ

لا نهاب أحداً.. ومستعدون أن نقـــــــــــانـ

■ فتح النار على الجميع.. في اتجاهات عدة، قلت لنفسي وأنا أسجل معه.. وعند إعداد المادة للنشر: كيف سأقدم لهذا الحوار؟!

قلما نحظى بهكذا شفافية.. صراحة.. وضوح.. ونقد ذاتي حد الجلد، ولكنه الجلد الذي لابد منه. أنتم بصدد حديث بلا أسوار أو جدران.. وبلا تحفظات، في الأخير سنقول جميعاً: هذا هو ما نحتاج إليه.

المهندس أحمد الميسري محافظ أبين.. استجوبته «الميثاق».. فاستجوب كثيرين.. وأجاب أكثر، على طريقة «الصراحة ما بوش أحسن منّه»..

حوار: أمين الوائلي

قلت لطارق الفضلي: «أنت في خندق ونحن في خندق آخر».. وسنقف ضد كل ما طرحه

على قيادة المؤتمر أن يلتفتوا إلى فرع «أبـــــــــ

■ يمكن تلخيص أولوياتكم الماثلة في أبين الآن بالنظر إلى الأمن والتنمية.. أيهما أهم في تقدير المحافظ، أم أن الاثنين هما شيء واحد؟

الأولوية كما ذكرت بالضبط هي هذه.. لا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية كلاهما في خانة واحدة وعلى درجة عالية من الأهمية، ولذلك كما تلاحظون نحن نسير على وتيرة واحدة.. ملاحقة ومتابعة القضايا الأمنية وفي نفس الوقت متابعة وإعطاء عملية التنمية الأهمية اللازمة في المحافظة.

■ لكن مؤخراً برز الملف الأمني إلى الواجهة.. هل هي تحديات داخلية أم أردتم أن تحسموا الإشكالات الأمنية لتتفرغوا للتنمية؟

– حقيقةً.. الجانب الأمني كان شائكاً ومعقداً.. أو بالأصح كانت هناك مهادنة مع الكثير من الخارجين على القانون في الفترات السابقة، ونحن بدأنا العمل على أن يكون القانون فوق الجميع وأن يخضع الجميع للنظام والقانون.. وقد صُدمنا بالوضع الأمني وعلى سبيل المثال في جعار، ولهذا تصاعدت الأمور الى ما وصلت اليه، وكان لابد من الحسم والردع بالطريقة التي وصلنا اليها بحضور معالي وزير الدفاع بالاشراف على الحملة وكانت جيدة حيث وفرنا لها الامكانيات اللازمة ونجحت بحمد الله وبتوجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وخلال أيام معدودة تم إلقاء القبض على كل المطلوبين أمنياً.

التحقيقات تكشف

■ في لقاء صحفي أخير معكم في صحيفة «١٤ اكتوبر» تطرقتم للمعاناة الأجهزة الامنية.. لو توضحوا لنا بصورة أدق؟

– كان الوضع الامني لدينا سيء جداً، ووصل الى مرحلة الترهل واصبح من الصعب على الجهاز الامني ضبط هذه العناصر في عموم مديريات المحافظة.. واعترافنا بعجز الجهاز الأمني ليس إدانة أو تهمة وأنا أرأس اللجنة الامنية في المحافظة ولكن نحن لا نريد أن نجافي الحقيقة أو نضلل الشارع، الجانب الثاني نريد أن تكون قيادة المركز في صنعاء ممثلة بوزارة الداخلية واللجنة الامنية العليا في الصورة بشكل واضح وحقيقي لأنه ببساطة يستطيع المواطن ان يكتشف ويعرف إذا ما كان هناك قصور أو ضعف في الجوانب الأمنية ويلمس إذا ما كان الأمن متسيباً، كما حدث في الفترات السابقة في جعار وعندما يلمس المواطن وجود الأمن فإنه يشهد بذلك قبل رجال الأمن انفسهم، فعودة الهمة وارتفاع المعنويات بين صفوف الضباط والجنود وصفوف الأمن يحتاج بالفعل الى وقت، ولهذا فإن الخطوة الاخيرة وحرصنا عليها الا تذهب نتائجها الطيبة سدى من خلال طلب استقدام فريق خاص للتحقيقات، وقد حضر بالفعل فريق من الشباب من صنعاء وشارك معهم ضباط البحث الجنائي بالمحافظة بشكل فردي.. ونحن الآن بانتظار أن يوضح مدى الفارق بين أدائهم وبين أداء بعض ضباط البحث لنفس القضايا ومع نفس الافراد الذين تم اعتقالهم في فترات سابقة.. نعم التحقيقات كانت مختلفة بشكل كبير وقد تم تصنيف القضايا بشكل مهني بحت وأنا أسجل لهم هنا كلمة شكر، فهم ضباط على مستوى عال من المسؤولية ويعملون على مدى الاربعة والعشرين ساعة بشكل متواصل، ونحن وللأمانة لدينا في المحافظة أيضاً ضباط وافراد قدر كبير من المسؤولية والعمل المنضبط، لكن نحن حرصنا على استقدام فريق من صنعاء ليعمل بصورة أكبر حيادية وليتعامل مع قضايا جنائية وعبر ملفاتها وألا يتعارض مع الاشخاص، أن يعرفوا هؤلاء الاشخاص وخلفياتهم ومن يعمل معهم ومن يتواصل معهم، وان يتعاملوا مع الجميع بدون مجاملة أو وساطات بدءاً من اصحاب الجرم المباشر.. يعني تصور فمثلاً أن شخص توجد عليه ست عشرة قضية جنائية أو عشرون قضية جنائية، هكذا نريدهم أن يحددوا بالعدد أن فلان بن فلان عليك كذا قضية هذا جانب، ثم الانتقال الى الجانب الآخر والمتمثل في تحديد من عليهم جرائم بسيطة مثل السرقات وغيرها ووصولا في الأخير الى أناس ليس لهم أية علاقة بتلك الجرائم أو بعضهم لهم علاقة بسيط مثل الإيواء كان يكون أخوه جانياً وهو متستر عليه هنا أصبح مشاركاً ومشتبهاً فيه لكن كان أمام أجهزة الامن السابقة ليس متهماً أو ليس له علاقة، فجاء الفريق الأمني الاخير ووجد أن هناك مدخلاً قانونياً أن مثل هذا الرجل يمكن ان يطلق سراحه الآن لكن عليه ان يكتب تعهداً بأن يبلغ عن أخيه الهارب إذا ما عاد الى البيت وألا فإنه يكون متستراً، وبالقانون يصبح هو أيضاً متهماً.. وبهذا عادت الأمور الى نصابها وأصبح القانون سيفاً مسلطاً على رقاب الجميع، وأصبح الآن من الصعوبة بمكان على المطلوبين أمنياً أن يتحركوا بحرية.. كما في السابق.. الآن كل ذلك تغير بفضل الفريق الأمني الجديد والجدية في عملهم وذلك ما اظهرته النتائج الجيدة والمهمة للتحقيقات والمقبوض عليهم ممن شاركوا في تلك الجرائم اثبتوا ذلك بمعنى أنهم كشفوا جرائم ومتورطين فيها لم نكن نعرف عنهم شيئاً، وبالتالي اصبحوا يعطونا معلومات ودلائل لم نكن نعرفها من قبل.. فمثل هؤلاء كان يتم القبض عليهم ويدخلون الحبس ويخرجون مرات عدة لأنهم ما كانوا يجدون عليهم أدلة كافية.. وهذا على البحث الجنائي الذي يفترض أن يقدم ملفات للنيابة التي تواصل التحري والتحقيقات وتؤكد تلك الجرائم والمشاركين فيها وتقديمهم للمحكمة لينظر فيها القضاء.. لأن القاضي نفسه لا يستطيع أن يحكم ويدين متهماً إلا إذا كانت هناك ملفات وأدلة وشهود وليس بالشبهات التي تكون دائماً في مصلحة المتهم.. «ادرؤا الحدود بالشبهات» كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم، وبالتالي كان هؤلاء الناس حريصين كل الحرص على ألا يقدموا أحداً للمحاكمة الا باكتمال كل ذلك خاصة وأنه توجد عقوبات تسمى عقوبات الردع وهي تطبق عندما يدخل المجتمع في مثل هذه الاوضاع، حيث يستطيع القاضي أن يكيف العقوبة لجرائم معينة حتى تكون رادعاً وعبرة للآخرين، فهؤلاء تعاملوا معنا وممكن أن يستمروا بذلك في أي وقت، وقد أشاروا الى أسماء لم ترد أصلاً في التحقيقات السابقة ولم يكونوا مطلوبين وهي أسماء موجودة ، وسيتم طلبهم والتحقيق معهم.

اعترافات وجناة

■ هؤلاء المطلوبين الجدد كم عددهم.. وهل بينهم أسماء معروفة؟

– لا نريد أن نكشف الآن عن أي أسماء.. لكن على سبيل المثال وليس الحصر المدعو محمد حسين علي عاطف عمره عشرون عاماً ومكان ميلاده جعار وبدون عمل وقد تم تحديد مكان وزمان الضبط.. والتهم التي اقر بها واقر بانتمائه الى عصابة جعار المسلحة واعترف اعترافاً شخصياً بحوالى ثلاث عشرة جريمة واعترافات مشهود عليها تم ارتكابها مع جماعة من الآخرين وبعتبر من أخطر المتهمين المقبوض عليهم.. وهكذا مع البقية الذين سجلت اعترافاتهم حيث أن منهم من اعترف بارتكاب خمس جرائم وآخر بسبع جرائم وهكذا..

■ هل صحيح ما يتردد أن التحقيقات كشفت عن علاقة بعضهم بتنظيم القاعدة؟

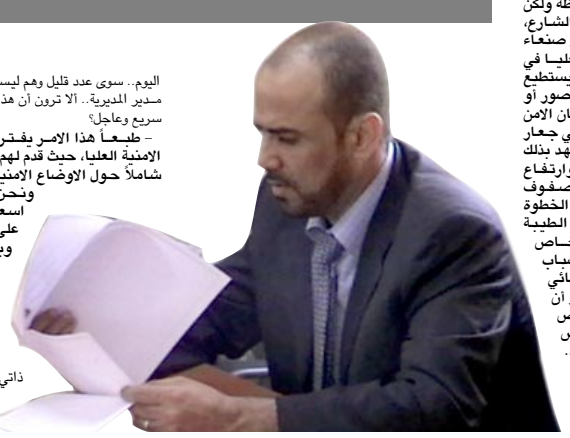

بعض المسؤولين يعتبرون أنفسهم «مراكز قوى».. وهم في الحقيقة «مراكز وهم»

لم نلمس من هيئة مكافحة الفساد شيئاً يذكر.. وعليها أن تطال رؤوساً كبيرة

– لا ليس لهم علاقة على الاطلاق بتنظيم القاعدة أو جماعات اسلامية متطرفة وقد نفينا ذلك في تصريحات صحفية سابقة.. وهم عبارة عن عصابات (وبلاطجة) قُطاع طرق وبعضهم يتعاطى المنشطات مثل (الديزيام)، ليس لهم أية علاقة بالقاعدة أو سواها وأنا لا أدري بعض الصحف التي نشرت ذلك من أين أتت بهذه المعلومات التي لا أساس لها من الصحة وقد قمنا بنفي ذلك نفياً قاطعاً.

تركة ثقيلة

■ القانون حضر والدولة بسطت يدها وسلطتها .. السؤال الذي يحضر الآن هو أن تلك القضايا استمرت أشهراً طويلة وكان هناك تواطؤاً أو شيئاً من هذا القبيل.. فما السبب في غياب الدولة وسلطاتها في منطقة على بعد خمسة عشر كيلو من عاصمة المحافظة؟

– دعني أؤكد لك حقيقةً وهي ان التسيب شمل الكثير من قطاعات الدولة بما فيها أجهزة الأمن على رغم حساسية الجانب الامني ، لأن التسيب ممكن يحدث في أي قطاع إداري ويؤثر سلباً على العمل والتنمية.. لكن عندما يدخل التسيب في القطاع الامني فإنه يؤثر سلباً على السلم الاجتماعي وعلى الأمن عامة وأمن المواطنين بشكل مباشر، بالضبط كما حدث في جعار.. وأنا هنا لا أريد أن أخوض في تفاصيل ما كان يحدث سابقاً.. وحقيقة لقد ورثنا تركة كبيرة في الجانب الأمني وضباط الأمن الذين توافدوا للعمل في المحافظة فهم يعرفون ويعلمون علم اليقين أن معهم قوة مسجلة فقط على الورق وبينها أسماء لا تقدم ولا تؤخر، حتى ان معالي وزير الدفاع قد شهد على ذلك بنفسه، حيث ان القوة المسجلة على جعار أكثر من ثلاثمائة فرد لم تفدها بأي شيء إلا عدداً محدوداً من الضباط والافراد فقط، أما البقية فلم يكن لهم أي دور.

■ يعني مدير الأمن في جعار يشكو أنه ليس معه أفراد.. اليوم.. سوى عدد قليل وهم ليسوا موظفين وكذلك الحال مع مدير المديرية.. الا ترون أن هذا الوضع بحاجة الى حل سريع وعاجل؟

– طبعاً هذا الامر يفترض أن تعالجه اللجنة الامنية العليا، حيث قدم لهم الاخ وزير الدفاع تقريراً شاملاً حول الاوضاع الامنية ومنها تلك الاشكالية.. ونحن نتطلع الآن لعمل اسعافي عاجل لبسط الامن على جعار بشكل رئيسي وبقية المديريات الاخرى.

المشكلة في إعلامنا

■ نحن هنا لا نقصد أن ندين أطرافاً معينة بقدر ما نسعى الى نقد ذاتي لتصحيح الأوضاع ونركز على الجانب الأمني تحديداً لأنه يمثل المدخل للتنمية والاستقرار.. وحتى نضمن ألا تتكرر تلك الاوضاع.. لكن بالتأكيد أن هناك في الهياكل الوسطى والصغرى أطرافاً ساهمت في الوصول الى هذا الوضع.. مما يعني أننا بحاجة الى عملية تصحيح شامل؟

– بالتأكيد نحن ندرك أن الوضع بحاجة الى إصلاحات كبيرة وتصحيح شامل، فذلك لابد منه وأنا منذ أن وصلت الى هذه المحافظة أدركت وجود اختلالات كبيرة ليس في القطاع الامني وحده وهو أحد أجزائها وهو بحاجة الى تصحيح كامل وإعادة هيكلة شاملة، لكن على مستوى كل قطاعات الدولة بالمحافظة وعلى قدر ما تقدمه الدولة من إمكانات ومشاريع، إلا أننا نجدها في حالات كثيرة تذهب سدى دون فائدة، لذلك نجد الآن الكثير من المناطق أصبحت عرضة لاستقطاب من القاعدة وغيرها وعرضة للاستقطاب للأعمال الإجرامية والتخريبية والسرقات كما يحدث في جعار وايضاً عرضة لما يسمى بالحراك والانفصاليين، وما يجعلنا نشعر بالألم والغبن أن الدولة ومنذ قيام الوحدة وبالأرقام قد قدمت الكثير وفي كل المجالات التنموية والخدمية وغيرها.. واليوم مثلاً وفي مهرجانات تكريم المعلمين رأينا الأرقام التي توضح حجم التطور الكبير في مجال التعليم في المحافظة من عدد المدارس التي تضاعفت أعدادها والتطور الكبير الذي شهده هذا القطاع بالمحافظة، وهذا فقط في مجال التعليم ومرافقه أما بقية القطاعات الأخرى فحدث ولا حرج فجميعها شهدت تطوراً الكبيراً.

ويمكن القول أن جوانب التنمية شملت كل المجالات في المحافظة من طرقات ومياه وكهرباء وغير ذلك مما أحدث نهضة تنموية كبيرة في المحافظة.. ولكن أقول: إن مشكلتنا تتمثل في أننا لا نملك الآلة الاعلامية التي تستطيع ان تعكس ذلك التطور، وهذه بصراحة اكبر عيوب المؤتمر الشعبي العام كحزب حاكم وأحد عيوب الدولة، فنحن لا نستطيع أن نعكس تلك المشروعات والتطور التنموي الكبير لا نستطيع أن نسوق ذلك بطريقة صحيحة وان نقدمه بشكل متواصل ومستمر عبر الاجهزة الاعلامية المختلفة خاصة التلفزيون لما له من أثر كبير، وطبعاً هذا من حقنا وحق المؤتمر ان يعرض إنجازاته ويروج لها حتى يظهر الاثر الطيب لدى المواطنين، وبالتالي تكون أحد العوامل المساعدة في علاج الكثير من المشاكل والاختلالات.

فساد.. وفوضوية

الامر الثاني وبصراحة يتمثل في بعض قيادات الدولة في عدم تحمل مسئوليتها يعني بالواضح هو الفساد والافساد الذي انعكس وينتشر في هذه المحافظة فساد كبير وفي كل شيء وبدون حياء أو خجل فيما يمارسونه فنحن نعاني ايضاً من الفساد الذي يعتبر إحدى اكبر المشكلات التي تعيق النماء والتطور وبسط الأمن والاستقرار بين المواطنين، فالعملية في المحافظة بشكل عام تحتاج الى تصحيح ومعالجات ونحن حاولنا أن نضع أولويات للعمل في ذلك الاتجاه، لكننا وجدنا أن كل شيء هنا يدخل ضمن الأولويات التي لا تحتمل أي تأخير أو تأجيل فنحن في هذه المحافظة نختلف عن بقية المحافظات ، فنحن نعمل في كل الاتجاهات، نقوم بالعمل التوعية بين فئة الشباب حتى لا يتأثرون بالأفكار الضالة والهدامة ولا يفكرون بالانضمام للقاعدة أو جيش عدن أبين أو غير ذلك من الجماعات التي تنشط هنا، كما نعمل أيضاً في الاتجاه السياسي على أكثر من صعيد وفي مقدمتها كشف مخاطر وألاعيب ما يسمى بالحراك واضراره على التنمية والتطور.. ونحن نعمل على مبدأ الرأي والرأي الآخر والجميع يعرف أن مساحة الحرية وتقبل الرأي والرأي الآخر التي أوجدها فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والتي لم تكن متاحة في السابق والجميع يعرف ذلك، لكن هذه الفئة التي تسمي «الحراك» ابتعدت عن حرية الرأي والرأي الآخر، واصبحت جماعة لا هدف لها سوى التخريب وبث الافكار الضالة والمغلوطة والتي تضر بالتنمية والتطور.. وبجانب ذلك فنحن أيضاً نعمل على مكافحة الفساد وهي مهمة جداً لأن محاربة الفساد ستعود بالخير والمشاريع المختلفة للمحافظة وبالتالي ستكسب الناس ويعم الامن والاستقرار بأقل جهد.. لكن للأسف الفساد كبير ومستشر بشكل مزعج ويقف وراءه قيادات ومتنفذون وسيلتهم الفساد لتحقيق مصالحهم الشخصية الضيقة على حساب التنمية والاعمار وحقوق المواطنين، وهي مشكلة بحاجة الى تضافر كل الجهود والعمل بإخلاص ودون كلل، ومن جانبنا لن نتوقف وسنحارب الفساد والفاسدين ليكون عملنا الاساسي هو التنمية الشاملة وتحسين أوضاع المواطنين في مختلف مجالات المعيشة والمجالات الخدمية اللازمة.

هيئة.. ولكن!

■ هل الهيئة العليا لمكافحة الفساد تقوم بدور هنا.. وهل تواصلتم معهم لأنه من الواضح أن الفساد في المحافظة يشكل عائقاً كبيراً وتحدياً أكثر من صعب؟

– نعم.. الفساد يشكل أكبر عائق أمامنا.. أما بالنسبة للهيئة العليا لمكافحة الفساد فلم نلمس منهم شيئاً يذكر فقط أرسلت لنا استمارات إقرار ذمة للمحافظ والمدراء يوضحون فيها ما لديهم من ممتلكات، وقمنا بتعبئتها البعض لم يلتزم بذلك.. واعتقد انه قبل الممتلكات الخاصة يجب علينا أن نحارب الفساد خاصة في المال العام ونعمل على إيقاف وإعادة المال العام الى خزائن الدولة.. هذا هو المهم وبجانب الهيئة العامة هناك أجهزة أخرى مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وطبعاً الهيئة لها دور كبير ومهم فهي تستطيع أن تطال رؤوس كبيرة من الفاسدين، وبالتأكيد إذا ما حوسب وضبط فاسد كبير في صنعاء أو عدن فإن الفاسد في أطراف المهرة أو أبين أو غيرها سيفكر ألف مرة قبل أن يقدم على ممارسة الفساد.. وطبعاً ندرك أهمية عمل هذه الهيئة ودورها لكنها تعتبر الآن في بداية الطريق وتحتاج الى عمل فروع ومراكز لها في المحافظات.. ونحن لم نجد منها شيئاً في مكافحة الفساد ولا نلومها بذلك، فالهيئة ليست مهمتها مكافحة الفساد وإنما هي مهمة الأجهزة الإدارية التي يجب أن تمدها بالملفات والمعلومات وهي بالتأكيد ستفيدنا في المستقبل، لكن الآن على الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أن يتدخل بشكل أكثر فاعلية فهو يستطيع أن يتدخل وألا يترك الأمر فقط على الأجهزة الادارية.

مساحة الحرية التي أوجدها الرئيس لم تكن متاحة في أي وقت سابق

أرادوا أن يتخذوا من قصة «جعار» مدخلاً لإسقاط هيبة الدولة والتحريض عليها

■ قضية الفساد أكبر من ذلك فهناك فساد مالي وفساد أمني والفساد الإداري الذي يتسرطن في الخفاء؟

– رأس الفساد هو الفساد الإداري كونه المشكلة الاكبر.. لأن الفساد الأمني أسهل من ذلك، فالمشكلة الامنية هي في الأساس سوء إدارة .. يعني واحد أخطأ إدارياً ولم تعالج وخصمت عليه أمواله وحقوقه، فبالتأكيد سيلجأ للتقطع وعندما نتحرك أمنياً تجاه مثل تلك المشاكل نجد أن أصلها مشاكل إدارية و ترجع لسوء الإدارة.. إذا ما تعاملنا مع الناس بشفافية وعدل، فالجميع سيقبل بالعدل لكن رؤوس يطالها الحلاق وأخرى لا، فهذا سيؤدي الى التذمر وستجد كل مشكلة يرجع أصلها الى سوء الإدارة وكل المشاكل الأمنية نتحرك نحوها لنجدها ترجع لسوء الإدارة وأجهزة الدولة.

خارطة طريق

■ إذا كانت هذه فعلاً المشكلة فمن أين ستبدأون أنتم في أحوال وأوضاع كهذه بمعنى ما هي خارطة الطريق هنا؟

– نحن في هذه المحافظة بدأنا أولاً بأن كل واحد من المديرين يقوم بدوره كاملاً.. وبالفعل بعض المدراء يقوم بدورهم، لكن الاغلبية لا تفعل ذلك.. فإذا ذهبت الى مكتب المحافظة أو مكتب التربية أو الصحة أثناء ساعات الدوام ستجد التسيب الإداري وسترى المواطنين يبحثون عمل يحرك مصالحهم ومعاملاتهم، نحن في المحافظة يأتينا الكثير من المواطنين يشكون تعطيل أعمالهم ومصالحهم ليقوم المحافظ بتوجيه مكتب التربية او الصحة أو غيره بإنجاز الأعمال وذلك بالطبع ليس مهمة المحافظ إذا ما قام كل مدير بعمله، على أكمل وجه.. فهنا تكمن المشكلة وهي بالنسبة لنا مؤشر لأداء مديري المديريات ومديري المكاتب المختلفة ومن خلال تلك الشكاوى والتظلمات نعرف من منهم يعمل ومن يقصر في عمله، ونحن باتجاه إحداث تغييرات كبيرة وسط المتقاعسين، وللأسف عندنا بعض المدراء والمسؤولين يعتقد أن الوظيفة العامة هي ملكية خاصة بهم ويعتبرون أنفسهم مراكز قوى وهم في الحقيقة مراكز وهم.. مهما كانوا وأينما كانوا لسبب بسيط أن حجته باطلة، فنحن مع الكادر الوطني المخلص لوطنه والمخلص في عمله الكادر الذي يشرف الوطن ويشرفنا كحزب حاكم ومسؤول عن هذه الكوادر.. نحن مع هؤلاء الكوادر ننصفهم وندافع عنهم دون النظر لأي اعتبارات أخرى، أما من يتكئون على أنه ابن فلان أومن هذه المنطقة أو تلك دون عمل وإخلاص فهذا لا يهمنا ولن نسمع منه أو نقبل أية واسطة وليذهب الى الجحيم.

هذا ما حدث

■ نحن لمسنا نفس المشكلة مع المجلس المحلي وفي حوار مع أمين عام المجلس المحلي يقر بوجود الفساد لكنه يشتكي من بطء الإجراءات وعدم اتخاذ ما يجب تجاه بعض الحالات.. وذكر لي أحد المدراء أقروا توقيفه فأعدتموه الى العمل بعد عودتكم.. هل أنتم منسجمون مع السلطة المحلية في هذا الجانب؟

– نحن نمثل السلطة المحلية، والقانون أعطى الصلاحيات اللازمة ونحن مع أي مدير مكتب يتخذ الإجراءات اللازمة تجاه أي فاسد.. وأنا كمحافظ والحمد لله على النقيض الكامل مع الفساد.. وفعلاً حدثت عندنا حالة تمت بشكل مستعجل، فنحن يجب ألا نزيح أي مدير إلا بحق وبشكل واضح وصريح بعيداً عن أي اعتبارات شخصية او غيرها.. وهذه الحالة كانت في مؤسسة المياه والتي لها الكثير من المشاكل التي يعرفها الناس وليست المشكلة في تلك الحالة التي ذكرتها.. وأنا كمحافظ يجب أن التزم الاجراءات الصحيحة حيث لا يحق للهيئة الإدارية

ورثنا تركة ثقيلة.. وإمكانات ضخمة تقدمها الدولة ذهبت سدى في مشاريع وهمية!

التحقيقات كشفت أسماء متورطين لم نكن نعرفهم.. وجرائم لم نكن نبحث فيها